



Copyright © King Saud University

٨٢
م

رسالة في صلاة الجنائز، تأليف الغنيمي، أحمد بن
محمد ٤٤٠ هـ. بخط أحمد سليمان الدمشقي
في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً.

٢٠٧٥
م

ورقتان (٢١) س ١٥ × ٢١ ر ٥
نسخة حسنة، ضمن مجموع (١-٤)، خطها نسخ

حسناً.

الأعلام ١: ٢٢٦، هدية العارفين ١: ١٥٨
١- المبادئ، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف
بد النسخ - تاريخ النسخ.



٨٢
م

رد القول الخائب في القضاء على النكاح، تأليف ابن
قطلوبغا قاسم ابن قطلوبغا - ٨٧٩ هـ. بخط
أحمد الدمشقي في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً.
٤ ق ٢١ س ١٥ × ٢١ سم
نسخة حسنة، ضمن مجموع (٥-١٢)، خطها نسخ.
الأعلام ١٤: ٦ هدية العارفين ٢٠: ١

٢٠٧٥
م

١- المصاحفات الفقه الاسلامي وأصوله
أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ.



سبيل في صلالة الجفارة

للتشيخ احمد الغنيبي
 المتوفى في ١٠٤٤ هـ
 في فله من الاثر اوله
 الله تعالى
 عنه
 بك

هذا المجموع
 قد صار في حوز
 المقتار عبد الله بن
 سليمان جلال

في حوزة
 رباب الاربع

نقل الى ملكه
 السيد

مكتبة جامعة الزعيم - قبة المخطوطات
 رقم ٧٥٠
 تاريخ ١٩٥٧
 مكتبة

University

المكتبة العامة
 ١٩٥٧
 مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال صاحب الدرر والغرر في صلاة الجنازة
وبني أربع تكبيرات يرفع يده في الأولى فقط . وثنا
بعد ثناء . وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية
ودعا بعد الثالثة . وتسليمة بعد الرابعة . لا قراءة
فيها ولا تشهد انتهى **قول** . هو كلام محمد
قد خلط فيه الأركان بالسنة ولم يميز بينهما وهو تابع
في ذلك لغيره كصاحب الكنز والقذور في تمييزهما وقد
ميز بينهما بعض المتأخرين في مئين له فقال . وكهما
التكبيرات والقيام . **وسئلت** التوحيد والثناء والدعا
فيها انتهى **قول** . هذا أيضا لا يخلو عن نوح اجمال
اذ لم يبين فيه حكم السلام هل هو واجب او ركن منها او الركن
منها هو الخروج بصنعه وخصوص السلام واجبت محضا
قالوه في الصلاة ذات الركوع والسجود **وسم** يبين فيه
ايضا حكم النية هل هو فرض او واجب والذي وثقت
عليه مع عدم ما عندي من الكتب المطولة ان النية شرط
في سائر العبادات حتى في صلاة الجنازة لكن قالوا ينوي
فيها الصلاة على الميت والدعاء اي يجيب ذلك ولا يكفي
احدهما كما يفهم من كلام بعض المتأخرين وقضية ذلك
ان الدعاء فيها للميت من الأركان قال في فتح القدير .
الذي نفهم من كلامهم انها الدعاء والقيام والتكبيرات

بني

هو صاحب توحيد
الأركان

وبين ذلك الى ان قال ولا يخفى ان التكبيرة الأولى شرط
لانها تكبيرة الاحرام انتهى **فأك** بعضهم وفيه نظر
لان المصريح به بخلافه **فأك** في المحيط **واما** اركانها
فالتكبيرات والقيام **واما** سئلتها فالتوحيد
والثناء والدعا انتهى **وسأزع** الكمال ايضا في كون
التكبيرة الأولى شرط وقال انها ركن لانها بمنزلة الركعة
انتهى ما وثقت عليه فانت ترى كيف هاهنا وقع الخلاف
في الدعاء للميت فيها هل هو سنة كما صرح به في المحيط
وتبعه بعض المتأخرين كما نقلناه عنه سابقا في منته
او هو واجب او ركن فيها كما فهمه الكمال بن ابيهم من
كلامهم وكان مراده بفهم ذلك من كلامهم هو ما صرحوا
به من انه يجب فيها نية الصلاة والدعاء للميت فان
مقتضى وجوب نية ~~الدعاء~~ الدعاء للميت ان يكون
الدعاء ركن او واجب فيها اذ لو كان سنة فيها لما وجب
نيته بخصوصه دون باقي السن لا يقال انما وجب
نيته لاجل تمييز صلاة الجنازة عن غيرها لا لكونه
واجبا بالذات فيها فله جهتان كونه تمييز صلاة الجنازة
الجنازة عن غيرها وهو من هذه الجهة واجب وجوبا
عن عرضا وكونه من جملة مكملات صلاة الجنازة وتو
وهو من هذه الجهة سنة لاننا نقول مع جدد ذلك
من كلام الفقهاء وندوره ان يميز صلاة الجنازة عن غيرها

هو صاحب توحيد
الأركان



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلاماً على عباده الذين اصطفى
ولعمري فان الفقير الي رحمة ربه الغني قاسم
 الحق **يقول** ان بعض فقهاء الحنفية من اهل العصر
 قال بحضري لو ان قاضياً من القضاة الحنفية الان
 قضى عن الغائب لقد تضاده **فقلت** لان سلم
 صحة هذه الدعوى فقال هذا على رواية النفاذ اخرج
 الروايتين قال لا استر و شئ في **الفصول وفي الهداية**
 في المفقود ينضم اليه الحكم به القضاء على الغائب وان
 لا يجوز الا اذا اراد القاضي وقضى به لانه يجتهد فيه
وقال شارحه العلامة قوام الدين الانقاضي
 عن الحاكم الشهيد ان الوكيل عن المفقود لا يجازم من يجحد
 الا ان يكون القاضي قد ولاه ذلك و اراده وانفذ الخصومة
 بينهم فيه فيجوز حينئذ لانه مما اختلف فيه القضاة
قال في خلاصة الفتاوى ذكر الامام الشرحسي
 هذا بناء على ان القاضي هل يقضى على الغائب وهل ينصب
 وكيله على الغائب وعن الغائب فعندنا لا وهي معروفة
 اما لو قل وقضى على الغائب فقد وكذا ذكر في الزيادة
 في اخر ابواب الدعوى انه ينبغي **فقلت** عن
 صاحب الخلاصة انه قال والفتوى على هذا وفي الجامع
 للفتاوى لو قضى على الغائب فرفع الي قاض اخر وابطله

هذا هو الحق
 في المفقود
 لا يجوز
 ان يقضى
 على الغائب
 الا اذا اراد
 القاضي
 وقضى به

لا يصح ابطاله **وقال** في الفتاوى الظهيرية قال محمد
 في المفقود ليس للقاضي ان ينصب وكيله عن الغائب
 في نقاد قضائه عن الغائب روايتان القاضي سمع القينة
 من غير خضم ووكيل وقضا على الغائب في نقاد قضائه
 على الغائب روايتان ذكر شمس الائمة وخواهر زاده
 انه ينبغي نقاد قضائه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينبغي
 نقادوه **وفي الفصول عن المحيط** والصغرى اذا قضى
 على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا ينبغي **وقال**
 ابو يوسف ينبغي وذكر القاضي قول الامام مع
 ابو يوسف وعليه الفتوى هذا اخر ما عتسك ه ه ه
قلت هذا كلام من لم يحصل علم المسئلة ولا
 علم مراد الاصحاب بالقاضي ولا مدلولات الفاظهم
 ولا محل النزاع **وهذا** لان في المسئلة خلاف
احد بين الائمة المجتهدين والاخرين مشايخنا
 فاما الذي بين الائمة فهو في جواره **فقال ابن**
 القضا على الغائب باطل وقال غيرهم جائز وهو
 تفصيل **فشرح** على هذا الخلاف ان القاضي
 المجتهد الذي قلنا القضاء مطلقا اذا قضى على الغائب
 عن اجتهاد جاز **واما الذي بين المشايخ** فهو في نقاد
 القضاء على الغائب اذا كان عن اجتهاد فقال بعضهم
 هو باطل لانه في سببيه وقال بعضهم هو غير باطل



هذا هو الحق
 في المفقود
 لا يجوز
 ان يقضى
 على الغائب
 الا اذا اراد
 القاضي
 وقضى به
 في المفقود
 لا يجوز
 ان يقضى
 على الغائب
 الا اذا اراد
 القاضي
 وقضى به
 في المفقود
 لا يجوز
 ان يقضى
 على الغائب
 الا اذا اراد
 القاضي
 وقضى به

وتتوقف انفاذه على امتضا قاض اخر وهذا **الخلاف**
 هو المعبر عنه بالروايتين وهو استعمال معروف عند
 المشايخ كما ان اطلاق القاضي يراد به المجتهد وكذا الفقيه
والدليل على ما ذكرنا نعم يحدد في الاصل على عدم
 جواز القضاء على الغائب من غير خلاف ولفظ شرح الطحاوي
 القضاء على الغائب قضاء باطل **وفي اللفظ** الذي نقله
 هذا المتكلم عن الهداية انه لا يجوز وفيه **مما في**
 كتاب ادب القاضي ولا يقضى لقاضي على الغائب الا
 بحضور من يقوم مقامه وقالت الشافعي يجوز **فظهر**
ان مذهب علماءنا عدم الجواز قوله واحدا **واما الذي**
 استثناه في المفقود بقوله الا اذا رآه القاضي فمصرح
 على انه محل اجتهاد فيجوز عن المجتهد عن اجتهاده لا على انه
 قول في المذهب **واما ما نقله** الاتقاني عن الحاكم
 الشهيد وصرح بذلك في المستوط فقال وان ادعى
 انسان على المفقود حقا في دين او ودعة او شركة في عقار
 او رقيق او طلاق او علق او نكاح او زرع يعيب او مطالبة
 باستحقاق لم يلقه في دعواه ولم يقبل بيمينته ولم
 يكن هذا الوكيل ولا احدا من ورثته خصما له اما الوكيل
 فلانه نصب للمحفظ فقط واما الورثة فلا هم يخلفونه
 بعد موته ولم يظهر موته فان راي القاضي سماع البينة
 وحكم بذلك فقد حكم لما بيناه انه امضى فضلا عن مختلفا

فيه باجتهاده انتهى بحروفه **فظهر** ان المراد بالقاضي
 ما قلنا وخرج جميع ما ذكرنا ان يكون مطابقا لدعوي هذا
 المتكلم وعن محل نزاعنا منه وانما قلنا قلنا القضاء مطلقا كما في
 فتاوي الشيخ الامام وشرح الهداية انه اذا قلنا لا امام حنفيا
 فقد عزلنا عما سوي مذهب الحنفية ثم ان هذا الذي ذكره
 الحاكم وصاحب الهداية ليس من محل النزاع لانه قضاء للغائب
 الذي في حكم الميت لا على الغائب الحي المعلوم حياته والامام
 قاضي خان فرق القضاء للغائب بين المفقود وغيره فقال
 رجل قدم رجلا الى القاضي وقال لي على هذا الرجل الف درهم
 وابي غائب وانا اخاف ان يتواري هذا الرجل فجعله القاضي وكيل
 لابنه وقيل بيمينه الابن على الحال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى
 قاض اخر فان الثاني لا يجيز قضاء الاول لان بيمينه الدين ما قامت
 بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب وانما قامت
 للغائب وهذا بخلاف المفقود فان القاضي جعله من المفقود
 وكذا في طلب حقوقه لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي
 نوع ولا يميز في ماله **فظهر** فعلى هذا يحل قول كل من
 اطلق للغائب على المفقود **واما الخلاف** بين المشايخ فصرح
 به في الفصولين نقلنا الى اخره فقال وان سمع القاضي بيمينته
 على الغائب من غير خصم ووكيل ونقض على الغائب ففي نقاد
 قضايه على الغائب روايتان ذكر شمس الائمة الترخي
 وخواجه زاده بنقد قضاؤه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ

قوله على المفقود مستلزم لاجل ما لا ينفذ
 كما هو ظاهر والحق ان مقتضى القاض باليمين
 في قوله يقضي للغائب جعل على الغائب
 المفقود لا على مطلق الغائب سيما
 لانه لا ينفذ على غيره

[illegible]

ما اجاب به الرخصي هو ما انا عليه
 صدر المدعي وهو ان حكمه ان لا يبيع
 ليس يصحح

King Saud University



ان قضى لا يدري بما يقضى فانه لا يتخذ وقال في الباب الثاني
اختلاف الروايات في القاضى اذا ارتشى او فسق بغيره وليست
المر لا اختار التجاريون انه لا يعزل وبعضهم قالوا يتعزل
قال شيخنا وامامنا جمال الدين البزدوي انا منحيري هذه
المسئلة لا اقدر ان اقول ان تتخذ احكامهم لما فيه من التخليط
والارتشاء والحجاة فيهم ولا اقدان اقول لا تتخذ احكامهم
لما اري من التخليط والارتشاء والحجاة فيهم ولا ان كل اهل زماننا
كذلك فلو اذنت بالاطلاق اذى ذلك الى انطال الاحكام
اجمع فحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا الصدد واعكسنا
هيننا وشرعنا بنبينا فلم يبق منها الا اسم ورسم انتهى بحروفه
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
عن محمد بن محمد بن عونه من خط العبد

احمد المسمى كتبت باسم الجنا
المكرم الامير ابراهيم
عرجي المذكي
الربيع الثاني

قبل

هـ



المكتبة العامة

المكتبة العامة
الملك سعود
الرياض

Copyright © King Saud University

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>